مدير عام مؤسسة المياه لـ«الوطن»: وعود قريبة من «يونيسيف» بتأهيل محطات تحلية بالمدينة

الاحتلال التركي ما زال يمارس أبشع جرائم الإنسانية بحرمان أهلنا في الحسكة من مياه الشرب

الحسكة- دحام السلطان

مع استمرار تفاقم الأزمة الإنسانية لانقطاع مياه الشرب عن مدينة الحسكة وضواحيها وريفها الغربي للعام الخامس على التوالي، نتيجة احتلال النظام التركي محطة علوك بريف مدينة رأس العين «المصدر الوحيد لمياه الشرب» الذي يغذي المدينة وضواحيها وريفها الغربي، ما أدى إلى حرمان أكثر من مليون إنسان من مياه الشرب، لتستمر معاناتهم مع هذه الأزمة الإنسانية الكارثية، منذ أن خرجت المحطة عن الخدمة، ووقوعها تحت سيطرة الاحتلال التركي والمليشيات المرتهنة لها للمنطقة هناك بما فيها محطة مياه الشرب منذ شهر أيلول من عام 2019 وإلى الآن على الرغم من حجم المساعي الحكومية مع الصديق الروسي، وبالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بالشأن الإغاثي والإنساني العاملة بالمحافظة على تحييد المحطة عن الصراعات الدائرة في المنطقة ورفع الحظر عنها والعمل على إعادتها إلى حاضنة المؤسسة العامة للمياه، لكن المساعي بقيت من دون جدوى.

وبيّن محمد العثمان مدير عام المؤسسة بالمحافظة في تصريح لـ«الوطن»: إن البدائل اليوم بالنسبة للمواطن ومده بمياه الشرب اقتصرت على محطات تحلية المياه في أحياء وسط مدينة الحسكة، والتي كان يصل عددها إلى 20 محطة، وقد تقلّص عددها اليوم إلى 7 محطات، تعمل بالتناوب وعلى فترتين «صباحية- مسائية» من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة الثالثة عصراً، حسب البرنامج المعتمد لتشغيلها من قبل الكادر الفني والمعني بذلك من جانب إدارة المؤسسة.

وأوضح أن هناك وعوداً من منظمة «يونيسيف» بإجراء عمليات تأهيل وصيانة لعدد من المحطات خلال الأسبوعين المقبلين، في ضوء الوعود التي أعطتها المنظمة الدولية للمؤسسة، التي بدورها قامت، أي المؤسسة بتشكيل اللجان الفنية المختصة لغرض تأهيل محطات التحلية ومدها بقطع الغيار اللازمة، نتيجة الأعطال الميكانيكية والفنية فيها، مضيفاً: هناك مساعٍ من جانب المؤسسة خلال الفترة القادمة إلى العمل والتنسيق مع المنظمات الدولية من أجل حفر آبار عميقة لأجل للحصول على المياه ووضعها في خدمة ما بقي من محطات مياه الشرب المعطلة عن العمل.

وأشار العثمان إلى أن المؤسسة كانت قد وضعت أيضاً 591 خزاناً ثابتاً لمياه الشرب مختلفة الأحجام وكميات التخزين في أحياء وساحات مدينة الحسكة، إضافة إلى وضع 50 خزاناً إضافياً يتسع كل منها إلى 25 م3 في المواقع المشار إليها عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبالتعاون والتنسيق مع فرع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بالحسكة، ويتم تزويدها جميعها عن طريق الصهاريج بمياه الشرب بشكل يومي عن طريق المنظمات الدولية، بعد أن تخضع تلك المياه قبل تزويد الخزانات بها للاختبار ومدى صلاحية مياهها ومن ثم للتعقيم والكلورة بمعرفة الكوادر الفنية المختصة العاملة لدى المؤسسة قبل أن تصل مياهها إلى منازل المواطنين.

> صيانة وتأهيل عدد من آبار مياه الشرب ومشروعات الصرف الصحي في أرياف المحافظة

صيانة الآبار

وفي السياق أكد مدير عام مؤسسة المياه أنه وضمن خطة عمل المؤسسة في صيانة آبار مياه الشرب في المحافظة، قد انتهت مؤخراً وبالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين، من إعادة تأهيل وصيانة بئر قرية «الكريمة» بريف القحطانية، التابعة لمدينة القامشلي، من خلال تركيب مجموعة ضخ غاطسة استطاعة 50 حصاناً مع منظومة طاقة بديلة «شمسية»، إضافة إلى إعادة تأهيل الخزان العالي الواقع في محيط البئر مع التصوينة الخارجية وتمديد شبكة للمياه بقساطل من مادة «البولي إيثلين» بقطر 73 مم وطول 2 كم مع علب توزيع للمشتركين، كما تم الانتهاء وبالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين أيضاً من أعمال تأهيل إحدى آبار مياه الشرب في بلدة «الجوادية» بريف القامشلي الشرقي، حيث شملت الأعمال تركيب منظومة طاقة بديلة «شمسية» لتشغيل غاطسة البئر التي تصل استطاعتها إلى 30 حصاناً مع صيانة اللوحة الكهربائية وتركيب تصوينة معدنية لمحيط موقع البئر.

وأضاف: كما تم الانتهاء أيضاً من إعادة تأهيل بئر قرية «حامو» بريف القامشلي الشرقي من خلال تركيب منظومة طاقة بديلة «شمسية» مع مجموعة ضخ غاطسة للبئر باستطاعة 30 حصاناً التي تصل الخزارة فيها إلى 30 م3/سا مع كل التجهيزات الميكانيكية اللازمة، وترميم وإعادة تأهيل الخزان العالي والسور الخارجي لموقع البئر، الذي يؤمن مياه الشرب لأكثر من 100 ألف نسمة للمواطنين في القرية والقرى المجاورة لها.

وأضاف مدير عام المؤسسة: إنه تمت وبالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين، إعادة تأهيل وصيانة محطة ضخ حي «الهلالية» في وحدة مياه مدينة القامشلي، كما تم تركيب مجموعة ضخ غاطسة لإحدى الآبار المغذية للمحطة «رقم 48» التي تصل غزارتها إلى 70 م3/سا ورفع 200 م مع كل التجهيزات الميكانيكية اللازمة، وذلك لتحسين عملية ضخ المياه للمواطنين في مدينة القامشلي.

وبيّن أن المؤسسة باشرت أيضاً وبالتعاون مع منظمة «يونيسيف» بتنفيذ أعمال مشروع تجديد واستبدال شبكة الصرف الصحي في بعض أحياء بلدة «معبدة» القريبة من بلدة الرميلان النفطية التابعة لمدينة المالكية «شمال شرق المحافظة».

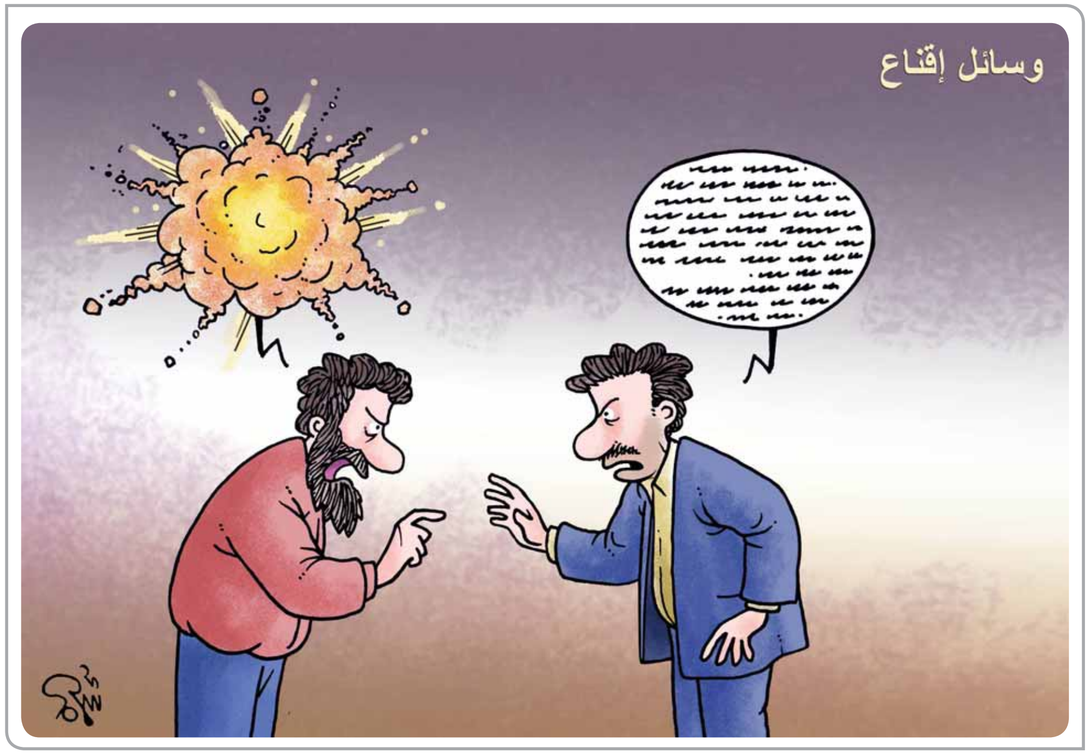

أكد خلال مشاركة سورية في مؤتمر مكافحة التصحّر أن الحكومة استمرت في تقديم مختلف أنواع الدعم للقطاع الزراعي

معاون وزير الإدارة المحلية: الإرهاب والإجراءات القسرية ضد سورية أدت إلى تخفيض نسبة تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي والتعامل مع الكوارث

الوطن

أشار معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة معتز دوه جي إلى الجهود التي بذلتها الحكومة السورية لمكافحة التصحر بدءاً من الخطة الوطنية لمكافحة التصحر التي تم إعدادها عام 2002، وكذلك مشاريع تثبيت الكثبان الرملية في البادية السورية والاستراتيجية الوطنية لإدارة الجفاف والبرنامج الوطني لتحييد تدهور الأراضي، إضافة إلى مشروعي مراقبة العواصف الغبارية ومشروع تعزيز القدرات المؤسساتية لرصد التصحر والإبلاغ عنه اللذين يتم تنفيذهما حالياً.

وفي كلمة له خلال مشاركة وفد سورية في أعمال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أكد دوه جي رئيس الوفد أن الحرب الإرهابية التي شنت على سورية والإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية، قد أدت إلى تخفيض نسبة تنفيذ المشاريع والخطط الهادفة لاستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر والاستجابة للكوارث الطبيعية.

وأشار إلى أن الحكومة السورية استمرت في تقديم مختلف أنواع الدعم للقطاع الزراعي بما في ذلك إنشاء صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي الذي يعدّ إضافة إلى دوره في تحقيق الأمن الغذائي خطاً دفاعياً قوياً في مواجهة التصحّر والجفاف.

وأكد أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الجفاف والتصدي لظاهرة التصحر متمنياً لهذه الدورة الخروج بنتائج عملية في مكافحة التصحر والجفاف.

وعلى هامش المؤتمر عقد الوفد السوري برئاسة دوه جي لقاءً مع وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية برئاسة وزير الزراعة الإيراني السيد غلام رضا نوري غزلجه، وتناول اللقاء تعزيز التعاون بين البلدين الصديقين في مجال مكافحة التصحر والجفاف، وأهميته في مجال تبادل الخبرات والتجارب وتنفيذ مشاريع مشتركة في إطار مذكرة التعاون الموقعة بين البلدين في مجال حماية البيئة ومكافحة العواصف الرملية والغبارية.

وخلال الجلسة الحوارية المخصصة لمناقشة موضوع تمويل مشاريع استعادة الأراضي، قدم رئيس الوفد السوري مداخلة أكد فيها أن موضوع استعادة الأراضي لم يعد ضرورة بيئية فحسب وإنما فرصة اقتصادية يمكن استغلالها لتعزيز معيشة السكان وخلق فرص العمل وتعزيز الأمن الغذائي. واعتبر أن الإجراءات الانفرادية القسرية المفروضة على سورية وارتفاع نسبة المخاطرة، هما من أهم المعوقات التي تحد من إمكانية استثمار القطاع الخاص في المشاريع البيئية.

وأكد أن الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي تتطلب بيئة مناسبة لجذب هذا النوع من الاستثمارات، مشيراً إلى الإعفاءات التي أدرجتها الحكومة السورية للمشاريع التي تسهم في تطوير المناطق النائية، والاستثمار في الطاقات المتجددة، وذلك ضمن قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021.

وخلص للقول: إن تبني الإدارة المستدامة للأراضي يتطلب رؤية شاملة وطويلة الأمد مبنية على التعاون بين القطاعين العام والخاص إضافة إلى التعاون الدولي.

أيوب: قيمة القسائم ستصرف ولن يضيع شيء على العمال

عمال السويداء ينتظرون افتتاح المقر الجديد لشركة وسيم لصرف قسائم لباسهم قبل نهاية العام الحالي

السويداء- عبير صيموعة

شارف العام الحالي على الانتهاء وما زال عشرات العاملين لدى المؤسسات الحكومية في السويداء عاجزين عن صرف قيمة قسائم الكساء العمالي المحولة إلى شركة وسيم نظراً لإغلاق فرع الشركة الكائن في شارع أمية منذ فترة مع عدم الإعلان عن مقرها الجديد، مؤكدين تخوفهم أن تكون هذه القسائم غير قابلة للصرف بعد انتهاء العام الحالي.

وطالب الكثير من العمال بضرورة الإسراع في تحديد مركز جديد للشركة أو استبدال صرف قسائمهم بشركة أخرى لها فرع في السويداء أو تحويلهم إلى السورية للتجارة لصرف قيمها بمواد غذائية للاستفادة منها.

كما أشار الكثير منهم إلى أن قيمة قسائم اللباس المخصصة لكل العمال لم تعد تغطي أبسط الحاجيات ضمن الشركة من اللباس فضلاً عن رداءة جودة الموجود ضمن صالات الشركة وارتفاع أسعارها عن مثيلاتها في الأسواق.

بدوره رئيس لجنة الكساء ومدير الشؤون الصحية في مجلس مدينة السويداء مروان عزي أكد لـ«الوطن» أن قضية بدل اللباس العمالي لدى العمال التابعين لمجلس المدينة من عمال النظافة والعاملين ضمن فوج إطفاء السويداء تعتبر من أكبر الإشكاليات التي يعاني منها العمال والتي تعود إلى قيام وزارة الصناعة ووزارة المالية برصد مبلغ لا يزيد على 15 مليوناً كبدل لباس لجميع العاملين في المجلس، معتبراً أنها لا تتناسب بالمطلق مع تكاليف اللباس المرتفع جداً.

وأوضح أن رصد ميزانية محددة لمجلس المدينة بدلاً للكساء عن العام الحالي بمبلغ 15 مليوناً فقط هو مبلغ ضئيل وقليل بالنسبة للباس الموجود خاصة مع وجود وحدات توجب توفر اللباس الخاص بها مثل عمال فوج الإطفاء وعمال النظافة، مؤكداً أن مطالب المجلس تنحصر بضرورة رصد المبالغ المالية التي تتناسب مع أسعار اللباس من جهة وأن يتم تزويد الصالات المتعاقد معها باللباس المطلوب أو السماح للدوائر الحكومية بالتعاقد مع القطاعات العامة بشكل مباشر سواء مؤسسة الصناعات الجلدية أو الصناعات النسيجية.

رئيس اتحاد عمال السويداء هاني أيوب أوضح لـ«الوطن» أنه تم نقل مقر شركة الوسيم إلى مبنى اتحاد العمال إلا أنه لتاريخه لم يلتحق أي من عمال الشركة بالمقر الجديد للبدء بصرف قيم قسائم الكساء العمالي، علماً أنه تم تجهيز المقر ولم يوجد ما يمنع من الدوام.

وأكد أنه تم التواصل مع إدارة الشركة أكثر من مرة لفتح المقر وقد أكدت إدارة الشركة أن قيمة القسائم ستصرف ولن يضيع شيء على العمال، مبيناً أنه كان يجب على إدارات جميع العمال تحويلهم إلى فرع ثان بدلاً من وسيم لحين استقرار الشركة بمقرها الجديد والبدء بالعمل فعلياً كما فعلت مديرية تربية السويداء.

وأضاف: كما يمكن تدارك الإشكالية في فروق الأسعار بين صالات وسيم والأسواق المحلية بأن تقوم صالات وسيم برفع قائمة بأسعار اللباس ضمنها إلى وزارة الصناعة على أن تقوم الوزارة بمخاطبة الوزارات المعنية بقيمة اللباس الفعلي لتقوم المؤسسات العامة بتصنيعها وتزويد الوحدات بها ليتم توزيعها فعليا وتجاوز قضية رصد مبالغ مالية كبدل عن اللباس لأن تلك المبالغ لا تغطي ما نسبته 40 بالمئة من قيمة اللباس الفعلي المطلوب.

وأكد أيوب أن جميع الدوائر على استعداد لتقبل لباس شركة وسيم إذا كان المنتج بأسعار مدروسة ونوعية جيدة لأنها مع القطاع العام ومع المنتج الوطني في حال تأمينه بجودة عالية وبهامش ربح قليل.